

أوغست كونت : الوضعية

" بالنسبة للاقتصاديين الذين يتخذون من الحرية و المنافسة أسباباً أساسية للنمو، ينتمي مؤسس الوضعية لأولئك الذين أسميهم البوليتكنيين المنظمين ".
ر. آرون (مراحل الفكر العلم الاجتماعي)

1/- السياسة الوضعية:

منذ البداية يمكن أن نتساءل: ماذا يعني هذا التعبير ؟. إنه يعني برأي كونت، أن السياسة يجب " أن ترتقي اليوم لمصاف العلوم التي تقوم على الملاحظة ". و ذلك عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذا " المبدأ الأساسي على إعادة التنظيم الروحي للمجتمع "، باعتبار أن المجتمع اليوم قد أصبح فاسداً على الصعيدين الروحي و الزمني، و أن القلق الاجتماعي يعود إلى الفوضى الروحية أكثر مما يعود للفوضى الزمنية، الناجمة في حد ذاتها عن الأولى. و يصل كونت من كل هذا للخلاصة التالية: " إن كل شيء يختزل، في النهاية، في وضع القوى المتنافرة للعلماء الأوروبيين لنظرية وضعية للسياسة، تكون متميزة عن الممارسة، و يتجلى موضوعها في مفهوم للنظام الاجتماعي الجديد، يكون مطابقاً للحالة الراهنة للأشياء ... إن هذا الأمر يتلخص في الفكرة الوحيدة التالية: إن على العلماء اليوم واجب الارتقاء بالسياسة لمصاف العلوم التي تقوم على الملاحظة ".
و هكذا يضع كونت الملوك و الشعوب على قدم المساواة: الأوائل يجب أن يتخلوا عن القيادة الرجعية و الآخرين التخلي عن القيادة النقدية. فعلى المجتمع البدء في العمل من أجل " النظرية الوضعية " التي تم الإعلان عنها. إن كونت يكشف النقاب عن الأمر المرتبط بالتعميم المدهش المعروف باسم قانون الحالات الثلاث.

2/- قانون الحالات الثلاث:

إن كل فرع من معارفنا يخضع في مسيرته بالضرورة، و من حيث طبيعة الروح البشرية، إلى الانتقال بشكل متتالي عبر ثلاث حالات نظرية مختلفة: الحالة اللاهوتية أو الوهمية، الحالة الميتافيزيقية أو المجردة، و الحالة العلمية أو الوضعية ... إننا إذا نظرنا للسياسة كعلم ... سنجد أنها مرتتجة حتى الآن عبر المرحلتين الأولى و الثانية، و أنها تستعد اليوم لبلوغ المرحلة الثالثة ...
إن الحالة الثالثة تربط بين الوقائع انطلاقاً من أفكار أو قوانين عامة ذات طابع وضعي كلياً، و من هنا أتى إسمها. إن هته الأفكار مستوحاة " من الوقائع نفسها " و مؤكدة من خلالها.

لنتحقق، كما يدعون لذلك كونت، من صحة هته الصورة العامة بالنسبة للعلوم الأساسية الأربعة التي تعتبر " اليوم وضعية و هي: علم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، و علم وظائف الأعضاء؛ و لنطبق هته الصورة على السياسة، التي ينظر لها كعلم. و سنجد أن مذهب الملوك يمثل حالتها اللاهوتية. فكرة الحق الإلهي فوق الطبيعية، و فكرة القيادة فوق الطبيعية المباشرة، التي يتم ممارستها بطريقة مستمرة منذ الرجل الأول و حتى الوقت الحاضر. ؛ و سنجد أن مذهب الشعوب يعبر عن حالتها الميتافيزيقية: العقد الاجتماعي البدائي السابق للحضارة، الحقوق الطبيعية و المشتركة بين كل الناس الذين هم في نفس المرتبة و الذي يجب على هذا العقد أن يضمها. إن مؤلف روسو المشهور كان يعتبر ملخصاً في شكل منظم لهذا المذهب. النقدي بشكل بدائي ... و الذي نظر له فيما بعد كمذهب عضوي .. و سنجد أخيراً أن هذه السياسة تستعد لبلوغ الحالة الثالثة: الحالة الوضعية أو العلمية، التي سيقوم المؤلف بإيضاحها.

إن الأمر يتعلق أساساً بربط المسار الذي قطعه التنظيم البشري و الحالات الانتقالية التي كان عليه أن يمر بها قبل الوصول لتهته الحالة النهائية، بالقوانين الأساسية لهذا التنظيم. و بعد ذلك يتم استخلاص التحسينات الخاصة بكل عصر، و سيتم تصور " الترتيبات السياسية " الملائمة لكل درجة من درجات الحضارة. هذا هو روح المذهب الوضعي الواجب بلورته الآن من أجل تطبيقه على " الحالة الحاضرة للجنس البشري المتحضّر، بحيث لا تعتبر الحالات السابقة إلا حالات من الضروري ملاحظتها من أجل وضع القوانين الأساسية للهمم ".
و لكن لماذا لم تستطع السياسة أن تصبح في وقت مبكر علماً وضعياً ؟ لأنه كان ينقصها شرطان هما :

* - الشرط الأول: كان يجب أن تكون كل العلوم الخاصة قد أصبحت قبل ذلك وضعية؛ إلا أن المجموع لا يستطيع أن يكون هكذا عندما " لا تكون كل العناصر كذلك ". و قد توفر هذا الشرط من الآن فصاعداً، بحيث أنه بعد أن أرجعت الظواهر الفلكية ثم الفيزيائية و الكيميائية و الوظيفية، بشكل متتالي، لنظريات وضعية، أتى الآن دور الظواهر السياسية. و إذا كان هذا الدور قد أتى في المرتبة الأخيرة فالآن هذه الظواهر هي " الأكثر تعقيداً، لأنها تخضع لكل الظواهر الأخرى ".

* - الشرط الثاني: كان يجب أن يتوصل النظام الاجتماعي التمهيدي لعصره الأخير، أي أن يقوم نظام " مقبول من سكان كثيري العدد و مؤلفين من عدة أمم كبرى، و أن تمر كل المدة الممكنة لهذا النظام لكي يكون بإمكان نظرية ما أن تتأسس على هته التجربة الواسعة ". و هذا الشرط أصبح أيضاً متوفراً. فنظراً لأن النظام اللاهوتي قد وصل لنهايته، و أن النظام الميتافيزيقي قد تفوق عموماً لدى الشعب؛ و نظراً " لاستحالة الاستغناء المطلق عن نظرية "، فإن السياسة العلمية يجب إذن أن تقوم بشكل طبيعي.

و مع ذلك، فإن هته السياسة الوضعية، لا يجب أن تتطلع للتحكم بظواهرها الخاصة بها، مثل العلوم الأخرى، لكن هدفها سيكون تسهيل مسيرة الجنس البشري من خلال إنارته.

3/- مقارنة بين السياسة الوضعية و السياستين اللاهوتية و الميتافيزيقية:

. السياسة الوضعية ذات أساس علمي أما السياستين الأخريتين فيصفهما بأحما سياسة حدسية، و على هذا الأساس يطالب للملاحظة بالسمو الذي كانت السياسة الحدسية تعطيه للخيال.

. يرى كونت أن السياستين اللاهوتية و الميتافيزيقية تخترعان؛ إلهما تخيلان العلاج " من دون النظر للمرض ". أما السياسة الوضعية فتكتشف، إنها تنبأ، من خلال الملاحظة، بالنهاية الطبيعية للأزمة، و تعتمد على القوة الحيوية للمريض من أجل أن تشفيه.

. السياستين اللاهوتية و الميتافيزيقية تشترطان على النظام الذي تخترعانه شرطاً مطلقاً يتجلى في أن يكون " أفضل نظام ممكن ". أما السياسة الوضعية فتحدد . من خلال الملاحظة . فقط كيف يجب أن يكون " النظام الذي تتجه الحضارة لإنتاجه ".

. تستبعد السياسة الوضعية التعسف اللاهوتي (الحق الإلهي للملوك) و التعسف الميتافيزيقي (سيادة الشعب)، لأن المطلق في النظرية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التعسف في الممارسة، إذ لا شيء يتغير في هذا الصدد، إن كان المشرع الأسمى فرداً أم عدة أفراد، وراثياً أم منتخباً. في حين أن السياسة الوضعية، بإخفائها " للمطلق و المبهم " اللذين ولّدوا التعسف، و بنظرها للجنس البشري باعتباره خاضعاً لقانون طبيعي في التطور (الذي يتعلق بالملاحظة و الذي يصف لكل عصر بلا غموض العمل السياسي القابل لأن يمارس) إن السياسة الوضعية لا تستطيع إلا أن تضع حداً لهذا التعسف.

بعد هته المقارنة يقول أوغست كونت:

" إن حكومة الأشياء تحل محل حكومة البشر، في هذا يوجد حقيقة قانون في السياسة، بالمعنى الواقعي و الفلسفي الذي أعطاه مونتيسكيو لهذا التعبير. فهما كان شكل الحكومة في تفاصيلها، فإن التعسف لا يمكن أن يظهر ثانياً على الأقل من حيث الأساس. إن كل شيء يتحدد، في السياسة، بناءً على قانون سيّد بشكل حقيقي، و معترف بأنه أسمى من كل القوى البشرية، لأنه مشتق، في التحليل الأخير، من طبيعة تنظيمنا الذي لا يمكن أن نمارس عليه أي عمل ".

و بهدف تأسيس النظام الجديد يدعو كونت لدور آخر يمكن أن نسمّيه بالدور الدعائي الذي يعود للفنانين المدعويين للعمل مع القوتين الوضعيتين الأخريتين: العلماء و الصناعيين.

4/- نظرية السلطة الروحية:

تعتبر بعض فقرات نظرات حول السلطة الروحية *Considérations sur le Pouvoir Spirituel* المنشورة بين سنتي 1825 و 1826 في مجلة المنتج *Le Producteur*، فهي تبرز ركناً مركزياً آخر من أركان الوضعية. لقد كان قانون الحالات الثلاث يمثّل الوجه " المجرد " أو " العلمي " للوضعية، أما النظرات المذكورة فتمثّل وجهها السياسي أو " الملموس ".

إن المديح الذي يخصّصه كونت للتقسيم الأساسي الذي نظّم في العصور الوسطى بين السلطة الروحية و السلطة الزمنية، هو مديح حار. فقد سمح هذا التقسيم للمجتمعات البشرية بأن تكون في نفس الوقت أكثر اتساعاً و أفضل تنظيماً. غير أنه و بالرغم من قيمة النظام الكاثوليكي و الإقطاعي التي كانت عالية، فإن تطور الجنس البشري كان يجب بالضرورة أن ينتهي إلى تدميره بالمساعدة على هذا التطور. إن الانتقال المباشر من الحالة اللاهوتية و العسكرية إلى الحالة الوضعية و الصناعية، باعتباره "أكبر ثورة" يمكن أن تحدث في هذا الصدد، كان سيؤدي حتماً لقيام فترة طويلة و قوية جداً من "الفوضى"، الأخلاقية على الأقل. فلقد أثّرت فيها كل الأفكار "المضادة للمجتمع" و التي حوّلت لمبادئ مهتمة تألف منها المذهب النقدي. فهناك مبدأ الحرية اللامحدودة للضمير ضد السلطة اللاهوتية، و مبدأ سيادة الشعب ضد السلطة الزمنية، و مبدأ المساواة الذي يستهدف القضاء على "التصنيف الاجتماعي القديم".

ضد ماذا سيسعى كونت، في كتيبه، للبرهنة على ضرورة قيام سلطة روحية، متميزة و مستقلة عن السلطة الزمنية، و لتحديد السمات الرئيسية "للتنظيم الأخلاقي الجديد الخاص بالمجتمعات الحديثة".

لا الأفراد و لا الجماهير لديها الوقت و الكفاءة لإقامة أو فقط للتحقق من مبادئ القيادة المسبقة التي يفترضها العمل. إلا أن الجنس البشري كله مدعور أساساً للعمل، باستثناء جزء ضئيل مهتاً بطبيعته بشكل رئيسي للتأمل، و هذا يبرّر، بطريقة حاسمة، وجود طبقة "نشيطه للغاية في المجال النظري، و تعمل حصراً و باستمرار من أجل إعطاء قواعد عامة للسلوك لكل الطبقات الأخرى التي لم يعد بإمكانها أن تستغني عنها و التي لا تستطيع هي أن تضع لنفسها. إن هته الطبقات لن تقوم إلا بتطبيق هته القواعد بمهارة أثناء الممارس، و ستستعين في ذلك بأنوار الطبقة التأملية". و سيكتب كونت أيضاً بأنه إذا كان القمع الزمني يتناقص باستمرار، بناء على المسيرة الطبيعية للحضارة، فإن ذلك لا يتحقق إلا بشرط حتمي مقابل، يتمثل في أن القمع الروحي يتزايد بنفس النسبة. إذن يرى كونت أن المصير الاجتماعي لهته السلطة الروحية يكمن في حكم الرأي، أي في إقامة و حفظ المبادئ التي يجب أن تتحكم في مختلف العلاقات الاجتماعية. و يربط كونت بهته الوظيفة العامة الإدارة العليا للترية بمفهومها الواسع.

إن كونت الذي يعي أن المجتمعات الحديثة تتجه بشكل بديهي نحو حالة صناعية بشكل أساسي (أي نحو نظام سياسي تعود فيه السلطة الزمنية "بطريقة ثابتة للقوى الصناعية المهيمنة") سيسرّ لملاحظة أن التأثير المنظم و الموجه للسلطة الروحية ليس "أقل ضرورة". و إن لم يكن كلياً بنفس الطريقة. في نظام العلاقات الصناعية مما كان في نظام العلاقات العسكرية. و يذهب كونت أبعد من ذلك عندما يعتبر أن النظام الزمني الأوروبي الذي سيصبح صناعياً بصفة بحتة (بعد أن فقد كلياً الطابع العسكري) لن يستطيع أن يستغني عن "مذهب أخلاقي مشترك، تقيمه و تحافظ عليه سلطة روحية ما". و النتيجة النهائية يلخصها كونت كما يلي:

"إن الحالة الاجتماعية التي تتجه نحوها الشعوب الحديثة تستوجب، مثلها في ذلك مثل الحالة الاجتماعية للعصور الوسطى... و عبر دوافع، البعض منها عام، و البعض الآخر خاص، تنظيم روحياً (أي فكرياً و أخلاقياً) سواء على الصعيد الأوروبي أم القومي... إنني سأفحص، فيما بعد، و ضمن نفس الروح، و من زاوية مظاهر الرئيسية، طبيعة هذا التنظيم الذي كان عليّ حتى الآن، و بتجريد ضروري، تركه غير محدّد...".

5/- فكر إعادة التنظيم و الحرية:

لقد التقت التفضيلات و الميولات التي كانت عند سان سيمون و المتمثلة أساساً في تبني الوسائل الاستبدادية لتحقيق التحوّل الاجتماعي الكبير الذي حلم به، مع اتجاهات كونت الذي عمل على توجيه سان سيمون نحو تعميق ميله باتجاه التنظيم القهري و التوحيدي المضاد للحرية "الفوضوية" من جهة، و تنمية إعجاب سان سيمون بالبناء الجميل للكاثوليكية الوسيطية من جهة أخرى.

إن النظام الاجتماعي الأفضل للغد، أي النظام الصناعي، ليس لديه ما يفعله بفكرة الحرية المهمة و الميتافيزيقية. فإذا تمسكنا بأخذ هته الفكرة كقاعدة للمذاهب السياسية، فإنها ستنتج بشكل بارز نحو إعاقة عمل المجتمع على الأفراد؛ و ستعكس بشكل خطير نمو الحضارة الذي يتحقق من خلال وضع نظام جيّد الترتيب، تكون فيه كل الأطراف مرتبطة بقوة بالجموع و خاضعة له. إن الناس لا يجتمعون أبداً من أجل أن

يكونوا أحراراً. إن المجتمع لم يتحرر من نير النبلاء و الفقهاء و علماء اللاهوت من أجل أن يغرق في المناقشات و الثثرة التي تنشط تحت ستار الحرية السياسية. إن التنظيم الجديد للسلطات سيفرض " الصمت على الثرثارين " .

و سيلتقي كونت مع المعلم سان سيمون في هته القضية من خلال " الكتيب الأساسي " أو " النظام الأول للسياسة الوضعية " :

" ليس هناك قط من حرية ضمير في علم الفلك و الفيزياء و الكيمياء و علم وظائف الأعضاء؛ بمعنى أن كل شخص سيجد من العبث عدم الإيمان بثقة بالمبادئ التي برهن عليها في هذه العلوم رجال أكفاء. و إذا كان الأمر مختلفاً في السياسة، فلأن المبادئ القديمة سقطت، و ما زالت المبادئ الجديدة لم تتشكل بعد، و ليس هناك قط، في هته الفترة الانتقالية، من مبادئ مبرهن عليها بكل معنى الكلمة. لكن تحويل هذا الواقع العابر لعقيدة مطلقة و خالدة، و جعله حكمة أساسية، يعني بالبداية إعلان أن المجتمع يجب أن يبقى دائماً بدون مذهب عام. إن علينا أن نتفق على أن مثل هته العقيدة تستحق بالفعل أن تتهم بالفوضى التي وجهها لها المدافعون الأكثر جدارة عن النظام اللاهوتي " .

لكنه يجب الإشارة لوجود فرق بليغ المعنى بين سان سيمون و كونت على الصعيد العام للحرية (أو الحريات) الفردية و السياسية. فنجد عند سان سيمون بذور لا جدال في طابعها الفوضوي. فكم من مرة يضع على كرسي الاتهام الحكومة في ذاتها، لكي لا نقول الدولة في ذاتها، و كل ما يمثله لقب " قيصر " . فهو لا يريد أن يرى في الدولة إلا قوة تابعة، و يتطلع لإحلال المنتج محل المواطن. أما كونت فلا نجد شيئاً من هذا القبيل. صحيح أنه كتب بأن " حكومة الأشياء تحل محل حكومة البشر " في السياسة العلمية، السياسة التي يوجد فيها بحق قانون، و يتوقف فيها بالضرورة التعسف. يعتقد كونت أن هته الحكومة تجسد وظيفة خاصة تجعلها تشارك بطريقة بارزة في مجريات الحياة الاجتماعية و تتجلى في أن تحشد فيها باستمرار " فكر المجموع و شعور التضامن المشترك " ، و ذلك لصد الانطلاقة الواسعة للنشاط الفردي، لأن ما يشكل الطابع الثابت للحكومة، إنما هو التفوق " العادي " لفكر المجموع المشار إليه (و يجد هنا كونت ثانية ما يسميه " بالضرورة المزدوجة المتميزة " للسلطة الزمنية و السلطة الروحية).

و أخيراً و فيما يخص مسألة الحرية، نستطيع القول، على الأقل على مستوى هته المسألة أننا نتيبن نزعة لإدخال فكر إعادة التنظيم في الفكر المعادي للثورة. إلا أنه من الأفضل ألا نستسلم لهته النزعة، و أن نتحدث بالأحرى عن " فكر ما بعد الثورة " الذي يسعى بحماس لإعادة تنظيم المجتمع.

المرجع

1. شوفالنييه (جان جاك)، تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الاممية، ط 3، (

ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002.